وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
قسم الدراسات المحاسبية
فرع المحاسبة القانونية

الإفصاح المحاسبي عن المقاولات في ظل القواعد و المعايير المحاسبية المحلية والدولية وإنعكاساتهِ على موثوقية القوائم المالية

بحث تطبيقي في شركة حمورابي العامة للمقاولات الإنشائية

مُقدم إلى

مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة(محاسب قانوني) وهي أعلى شهادة مهنية في حقل الإختصاص يتمتع حاملها بجميع حقوق وإمتيازات شهادة الدكتوراه

من الطالب
مكي قاسم كعيبر المحمداوي

بإشراف
المحاسب القانوني
أ.م.د. صلاح صاحب شاكر البغدادي

١٤٣٤هـ العراق . بغداد ٢٠١٣ م

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المستخلص

لا شك أن التحولات السياسية في العراق أدت إلى تحولات مماثلة بالإقتصاد العراقي، فالإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي جعل من المهم جداً في هذه المرحلة إعادة النظر بالسياسات والأنظمة المحاسبية المطبقة في العراق ومقارنتها بما هو مطبق في العالم الخارجي، وتحديد أوجه الإختلاف ومحاولة مواءمتها مع السياسات والأنظمة المحاسبية المعتمدة عالمياً، لحماية الإقتصاد المحلي وتذليل العقبات أمام الإستثمار الخارجي من جهة، والإرتقاء بسياساتنا وأنظمتنا المحاسبية، من جهة أُخرى.

نتيجة التحولات أعلاه، وتنوع وتوسع خطط ومشاريع التنمية الإستثمارية، شهد قطاع المقاولات في العراق نمواً متسارعاً في حجمه ونشاطه. وهذا يتطلب الإهتمام بشركات المقاولات محاسبياً، لتطبيق المبادئ والمفاهيم المحاسبية السليمة لكي تتمكن من إحكام الرقابة على نفقاتها وإيراداتها وبما يضمن تنفيذ مشاريعها بصورة إقتصادية ومربحة لتحقيق الغاية التي تكونت من أجلها تلك الشركات.

تمثلت مشكلة البحث، في أن المفاهيم التي نادت بها القاعدة المحاسبية المحلية رقم (١)، لا تعكس القياس السليم والموضوعي للمركز المالي ونتيجة نشاط شركات المقاولات. فضلاً عن قصور النظام المحاسبي الموحد في ترجمة مفاهيم تلك القاعدة، إلى معالجات قيدية تعكس الواقع المالي ونتيجة النشاط لشركات المقاولات.

يهدف البحث إلى تحديث وموائمة الأنظمة والقواعد المحاسبية فيما بينها من جهة، ومن جهة أُخرى موائمتها مع ما هو سائد ومقبول دولياً. نتيجة إعتقاد الباحث بأن هناك قصور في القاعدة المحاسبية المحلية والنظام المحاسبي الموحد في تزويد مستخدمي القوائم المالية، بالمعلومات الملائمة عن حقيقة نتائج النشاط والمركز المالي لشركات المقاولات.

إستند البحث إلى فرضية تمثلت في قصور القاعدة المحاسبية المحلية والنظام المحاسبي الموحد في توفير المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية لشركات المقاولات.

تناول البحث أهم المعايير والقواعد المحاسبية الدولية والمحلية التي تتناول الطرائق المحاسبية لقياس نفقات وإيرادات عقود الإنشاء وصولاً إلى معايير وقواعد الإفصاح المحلية والدولية ومدى مواءمتها مع نشاط هذا القطاع الإقتصادي والنظام المحاسبي الموحد، ومدى مساهمتها في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية وعلى وفق إطار مفاهيمي وتحليلي في ضوء ما قدمته الدراسات والبحوث المختصة وما عرضته وجهة نظر البحث الحالي. والتعريف بأهم الإنعكاسات المحاسبية لنشاط المقاولات، وتم ذلك من خلال الربط العلمي بين الخصائص المميزة لهذا النشاط ومقابلتها مع ما يناسبها من مفاهيم الإعتراف والقياس والإفصاح في أدبيات المحاسبة، مستندين بذلك على القواعد المحاسبية الصادرة من مجلس المعايير والقواعد المحاسبية والرقابية، ومعايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة بموضوع البحث، كلما أمكن ذلك، وتحليل المعالجات القيدية بموجب النظام المحاسبي الموحد وعرض نقاط التشابه والإختلاف وإقتراح الحلول المناسبة لجعل النظام المحاسبي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموحد قابلاً للتطبيق في ظل المعايير والقواعد المحاسبية الدولية والمحلية، للوصول إلى عرض صورة واضحة وعادلة وموضوعية للممارسات المحاسبية الواجبة التطبيق في هذا القطاع الحيوي من القطاعات الإقتصادية.

توصل الباحث إلى إستنتاجات تفيد بعدم معقولية وملائمة النتائج المتحققة عند تطبيق طريقة نسبة الإنجاز وفقاً لمفاهيم القاعدة المحاسبية المحلية رقم (١) على العقود والمقاولات الإنشائية مقارنة بالنتائج المتحققة عند تطبيق الطريقة نفسها، وفقاً لمفاهيم معيار المحاسبة الدولي رقم (١١). كما توصل الباحث إلى نقاط الخلل أو القصور في النظام المحاسبي الموحد والتي تؤدي إلى عدم إمكانية تطبيقه وفقاً لمفاهيم المعيار الدولي واقترح الباحث الحسابات والمعالجات القيدية الواجب إضافتها لمعالجة القصور أعلاه.

كما تطرق البحث إلى تحديد أوجه القصور في نظام التكاليف المعمول به حالياً في الممارسة المهنية، وأوجه القصور في نظام التكاليف المنصوص عليه في النظام المحاسبي الموحد، وإقترح الباحث ملامح لنظام تكاليف يلبي حاجة الإدارة من البيانات عن أنشطة شركة حمورابي العامة للمقاولات الإنشائية، فضلاً عن تهيئة مستلزمات تطبيق طرائق الإعتراف بإيراد نشاط المقاولات المنصوص عليها في الأدبيات المحاسبية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner